مكافأة للعملاء على استخدامهم بطاقاته الائتمانية والسحب الآلي

«بيتك»: 7 فائزين في السحب الرابع عشر لحملة «صيف واربح»

فاز سبعة من عملاء بيت التمويل الكويتي (بيتك) المؤسسة المالية الإسلامية الرائدة عالميا في السحب الرابع عشر لحملة «صيف واربح لغاية 360 ألف دولار» وذلك لاستخدامهم بطاقات «بيتك» الائتمانية وبطاقات السحب الآلي في مشترياتهم داخل وخارج الكويت، وقد تم إيداع قيمة مبلغ الجائزة في حسابات بطاقاتهم ، وتتراوح بين 500و 3000 دولار كحد أقصى.

والفائزون هم: فاطمة إسماعيل إسماعيل، ليلى مرزوق المطيري، عذاري عبدالله العربيد، محمد ناصر المهندي، فهد صالح الخنة، مني عبد الجبار روح الدين، أماني مبارك الجري.

وتتيح حملة «صيف واربح» التي تستمر حتى 12 سبتمبر المقبل للعملاء فرصة استرجاع قيمة المشتريات بواسطة بطاقة الفيزا او ماستركارد الائتمانية او الاعتماد لحساب البطاقة او للحساب الشخصي بحد أدنى 500 دولار وبحد أقصى 3000 دولار.

ويتأهل العميل للدخول في هذا السحب والحصول على فرصة واحدة عند استخدامه بطاقة فيزا أو ماستركارد «بيتك» مقابل كل 10 دنانير كاستخدام داخل وخارج الكويت، كما سيتأهل حامل بطاقة فيزا أو ماستر كارد الصرف الآلي من الدخول بالعرض نفسه مقابل كل 10 دنانير كاستخدام خارج الكويت فقط وذلك خلال فترة الحملة التي تستمر120يوما.

وتساهم الحملة الترويجية في ترسيخ أهداف ومبادئ «بيتك» الرامية الى خلق طابع مميز لعملاء «بيتك» عند استخدامهم للبطاقات، كما تساهم في تنشيط حركة المبيعات في السوق وتعزز الثقة في «بيتك» أكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء، فضلا عن تعزيز سمعة بطاقات «بيتك» واستخدامها محليا وعالميا.

«الخليج» يعلن الفائزين في السحوبات اليومية للدانة

أعلن بنك الخليج عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة خلال أسبوع ابتداء من 18 وحتى 22 أغسطس، وتمنح السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار لكل فائز خلال أيام العمل.

والفائزون هم: (الأحد 18 أغسطس): نبيل عبدالله عبدالرحيم تقي، أحمد عبدالوهاب أحمد حسن، (الاثنين 19 أغسطس): عذاري حمد محمد القطان، مكية عبدالله محمد الصفار، (الثلاثاء 20 أغسطس): ساشا طاهر محمد، مفيد مبارك علي مبارك، (الأربعاء21 أغسطس): محمد علي محمد العازمي، عبدالله خليل محمود جوهر حيات، (الخميس 22 أغسطس): محمد أحمد حمود العجلان، مفرح خلف خلف الخيوطي.

ويتضمن برنامج سحوبات الدانة لعام 2013 السحوبات اليومية على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار (أيام العمل)، أما السحوبات ربع السنوية على الجوائز الكبرى فستعقد كالعادة، حيث سيتم عقد السحب ربع السنوي الثالث في 26 سبتمبر على الجوائز التالية: (500 ألف دينار، 125 ألف دينار، و25 ألف دينار) أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 9 يناير 2014 على الجوائز النقدية بقيمة 50 ألف دينار، و250 ألف دينار، كما سيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2013 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار.

هذا ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال. فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز، كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

السعودية تدرس تقريراً حول الاحتياجات المالية لمصر

القاهرة (رويترز): قال أحمد قطان السفير السعودي في القاهرة امس إن بلاده تدرس تقريرا قدمته مصر بشأن تفاصيل احتياجاتها المالية لدعم الاقتصاد المتداعي خلال العام المقبل.

وتعهدت السعودية بتقديم مساعدات بقيمة خمسة مليارات دولار لمصر بعد وقت قصير من عزل الجيش للرئيس الاسلامي محمد مرسي في الثالث من يوليو عقب احتجاجات شعبية.

ويعاني الاقتصاد المصري بسبب الاضطرابات السياسية منذ الاطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك في انتفاضة شعبية في 2011.

وتواجه الحكومة عجزا في الميزانية قيمته 3,2 مليارات دولار شهريا منذ يناير.

وعرض رئيس الوزراء حازم الببلاوي «خطة مارشال» على دول خليجية سعيا للحصول على دعم يأمل أن يخفف بعض الضغوط عن الاقتصاد المصري. وقال قطان لرويترز «ما حدث الآن أنه (الببلاوي) أبلغ الجهات المعنية الثلاث.. المملكة العربية السعودية ودولة الامارات والكويت باحتياجات مصر للعام القادم. «كل هذه الامور يتم النظر فيها من الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية». وأضاف أن الببلاوي قدم تقريرا شاملا حول احتياجات مصر. وتعهدت الدول الثلاث بتقديم مساعدات قيمتها 12 مليار دولار إجمالا لمصر منذ منتصف يوليو تسلمت منها خمسة مليارات دولار على الأقل.

وقالت الحكومة الانتقالية في مصر إنها ستتفادى فرض إجراءات تقشفية وستعمل بدلا من ذلك على تحفيز الاقتصاد بضخ أموال فيه. وتريد الحكومة تجنب اتخاذ إجراءات لا تحظى بالشعبية لسد العجز في الميزانية مثل زيادة الضرائب أو خفض دعم الغذاء أو الطاقة الذي يستهلك نحو خمس ميزانية الدولة.

الإعلان عن الخريطة الصناعية بمصر منتصف الأسبوع الجاري

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن منير فخري عبدالنور وزير التجارة والصناعة أنه سيتم منتصف الأسبوع الجاري الإعلان عن كافة تفاصيل الخريطة الصناعية التي أعدتها الهيئة العامة للتنمية الصناعية الحالية والمستقبلية، مشيرا إلى أن الوزارة تسعى إلى رسم سياسة صناعية متكاملة تستهدف جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي وهو ما يسهم في خلق المزيد من فرص التشغيل.

وأوضح عبدالنور خلال زيارته للهيئة العامة للتنمية الصناعية أمس الاول والتي استعرض خلالها أهم الخطط والبرامج التي تنفذها الهيئة حاليا لخدمة مجتمع الأعمال الصناعي أن هيئة التنمية الصناعية تمثل بيت الخبرة الفني لوزارة الصناعة، حيث تمتلك خبرات كبيرة في تنمية وتطوير قطاع الصناعة، فضلا عن قيامها بدور فعال في تنفيذ السياسات الصناعية من خلال إتاحة الأراضي المرفقة وإصدار التراخيص، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الصادرات الصناعية، مطالبا الهيئة بضرورة العمل على زيادة تعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة واستخدام التكنولوجيات الحديثة في الصناعة المصرية.

وأشار إلى أن الاجتماع استعرض دور الهيئة في ضرورة توفير الأراضي الصناعية المرفقة ووضع آلية بالتنسيق مع وزارة الإسكان لتسهيل إتاحة الأراضي للأنشطة الصناعية، وكذا حل مشاكل الطاقة للقطاع الصناعي، وذلك من خلال دراسة استخدام الفحم في صناعة الأسمنت وكذا تحفيز الاستثمار في تطبيقات الوقود البديل والطاقة الجديدة والمتجددة.

وطالب الوزير، قيادات الهيئة بمراجعة جميع الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص لتقديم المزيد من التسهيلات للمجتمع الصناعي والتنسيق مع جميع الأجهزة المعنية لتبسيط الإجراءات وتسهيل تقديم خدمات الهيئة في جميع أنحاء الجمهورية بجانب ضرورة تسهيل كل الإجراءات أمام المستثمرين وتذليل العقبات مع مساعدتهم لحل مشكلاتهم مع باقي الجهات الأخرى، خاصة أن الدور الرئيسي للهيئة هو خلق المناخ المواتي لتحقيق التنمية الصناعية.

الهند في أسوأ مأزق اقتصادي منذ عام 1991

هل التاريخ سيعيد نفسه مرة أخرى؟ هكذا تساءل رئيس بنك الاحتياطي الهندي دوفيوري سوباراو متعجبا من أن الحكومة الهندية لم تتعلم شيئا من الأزمة الاقتصادية الماضية التي عصفت بالاقتصاد الهندي بين عامي 1981 و1997 وهي الفترة التي كان من ضمنها أزمة ميزان المدفوعات خلال عام 1991، حيث تم تعويم الروبية الهندية محدثة تراجعا في سوق الأسهم الهندية، مصاحبا لارتفاع في معدلات الفائدة في أسواق المال.

وأصبحت العديد من البنوك لديها ديون معدومة أو تعاني من نقص في السيولة والودائع بشكل حاد.

فقد اجتمع صانعو القرار في الاقتصاد الهندي بمنزل رئيس الوزراء بالعاصمة الهندية دلهي، من اجل تسجيل ما يحدث للاقتصاد الهندي، حيث قامت الحكومة الهندية بفرض ضوابط جديدة على رؤوس الأموال الأجنبية كرد فعل مبدئي جراء المخاوف من هروب رؤوس الأموال ومن شأن تلك الضوابط أن تقلل من قيمة المبالغ التي يمكن للأفراد أو الشركات الهندية إخراجها خارج البلاد، مما زاد من مخاوف المستثمرين الأجانب خشية أن تقوم الحكومة الهندية بتجميد أموالهم، مثلما فعلت بعض البلدان مثل ماليزيا عام 1998.

ونفت الحكومة الهندية ذلك ولكن تبقى الأسواق المالية في حالة قلق وترقب لما يحدث هناك متزامنا ذلك مع حالة من الانخفاض الحاد في الأسواق المالية واعلن بنك الاحتياطي الهندي في وقت لاحق أنه سيتدخل في محاولة منه لتهدئة الأوضاع الاقتصادية متعهدا بالتدخل من اجل تحسين العائدات على السندات. وقد أدت تلك القرارات إلى انخفاض قيمة الروبية إلى أكثر من 64 روبية مقابل الدولار الواحد، وهو أدنى مستوى لها بنسبة 13٪ لتصل إلى أدنى مستوى منذ ثلاثة أشهر.

ويتفق جميع الخبراء الاقتصاديين على أن الهند في أسوأ مأزق اقتصادي لها منذ عام 1991، فقد اعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الهندي ولأول مرة بأنه سيبطئ وتيرة شرائه للأصول وقد كان هناك انسحاب كبير للأموال من الأسواق الناشئة، حيث انخفضت معظم العملات من 5٪ إلى 15٪ مقابل الدولار في الأشهر الثلاثة الماضية. وارتفعت عائدات السندات في كل من البرازيل وتايلاند. وقد تدخلت بعض الحكومات من أجل دعم قيمة عملاتها.

وتعد الهند ثالث أكبر اقتصاد في قارة آسيا وعلى الرغم من ذلك فهي الأكثر عرضة من معظم الأسواق الناشئة بالنسبة للازمة فقد كانت الأخبار الاقتصادية طوال العامين الماضيين مخيبة للآمال في ظل تراجع النمو الاقتصادي بنحو 4٪ إلى 5٪، لتعادل نصف المعدل خلال فترة الازدهار ما بين عامي 2003 و2008، كما انه من المتوقع أن تشهد المزيد من الانخفاض، متوقعين أن يظل معدل التضخم الاستهلاكي عند 10٪. ويقوم وزير المالية بالإنابة تشيدامبارام بحملة من اجل دفع مجموعة من الإصلاحات والمشاريع الصناعية الكبرى خالية من الروتين، لكن بالنظر إلى أن هناك انتخابات منتظرة في مايو 2014 مما يجعلها غير مؤكدة. وتعتمد الهند على رؤوس الأموال الأجنبية إلى حد كبير وقد زاد ذلك بحدة خلال الآونة الأخيرة، كذلك ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى ما يقرب إلى 7٪ من إجمالي الناتج المحلي بنهاية 2012، ومن المتوقع أن يصل ما بين 4٪ و 5٪ خلال العام الحالي. فوفقا لدراسة أجراها بنك إتش إس بي سي، أن الأسواق الناشئة التي لديها فائض في الحساب الجاري بدأت بالتفوق الحاد في أدائها على الدول التي تعاني عجزا في مايو، وأن لهذا التفوق علاقة شبه مباشرة بارتفاع عائدات السندات. ويشير هذا إلى أن المستثمرين في الأسهم قلقون من أن يتحول هذا إلى أزمة من النوع التقليدي، لأن التخفيضات في قيمة العملة قد تؤثر على البلدان المستوردة بكميات كبيرة خوفا من الوقوع تحت حالة من التضخم الشديد، ويعد هذا هو الهاجس المتسبب في مشاعر القلق بشأن الهند. فقد بلغت القيمة الإجمالية للاحتياجات التمويلية (الذي يعرف بعجز في الحساب الجاري إضافة إلى الديون التي تحتاج إلى تمديد آجالها) بنحو 250 مليار دولار خلال العام المقبل. في حين أن الهند تملك احتياطيا يقدر بنحو 279 مليار دولار مما يعني أن الاحتياطي كاف لتغطية الاحتياجات التمويلية بمقدار 1,1 مرة، مما يؤكد انخفاض الاحتياطي بشكل حاد بنحو ثلاث مرات منذ عام 2007 و2008، مما يجعل الهند تبدو وكأنها أضعف من نظرائها في الأسواق الناشئة. ولذلك فمن الأهمية أن تحافظ الهند على استمرار بقاء المستثمرين في الأسهم الأجنبية. ربما لأنهم يمتلكون نحو 200 مليار سهم وفقا لأسعارها الحالية. فمنذ مايو الماضي باع هؤلاء المستثمرون كمية أسهم تقدر بقيمة 3 مليارات دولار، مما يعنى أن هناك خطرا في حال أن باعوا البقية، في حين أن الهند لا تملك شيئا تفعله إذا ما خطط هؤلاء للخروج من الهند. هذه ليست تكرارا لما حدث عام 1991، فقد تغيرت الأمور من ناحية القوانين المالية أيضا، ففي الماضي كانت الهند تتمتع بسعر صرف ثابت، مما دعم محاولة الدولة في دعم اقتصادها وعملتها عن طريق اعلان إفلاسها في محاولة للدفاع عن نفسها، حيث أرسلت الذهب إلى بنك انجلترا مقابل الحصول على قرض، ولكن اليوم ليس لدى الهند سعر صرف ثابت حيث تم تعويم سعر الصرف وليس لدى الحكومة العملة الأجنبية. فالهبوط في قيمة العملة لا يمثل أي تهديد فوري على الملاءة المالية للحكومة بقدر ما يمثله من ألم بالنسبة لأصحاب الشركات الخاصة التي تملك معظم الديون الخارجية للهند فستقع تلك الشركات تحت ضغط شديد، وخاصة في حالة انخفاض الروبية أكثر مما هي عليه، وهناك من سيعلن إفلاسه. وستظل أسعار الفائدة في السوق مرتفعة، مما سيتسبب في أزمة سيولة. كل هذا يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للبنوك المملوكة للدولة في الهند، التي لديها بالفعل قدر كبير من القروض الصعبة بنحو 10٪ إلى 12٪ من إجمالي القروض، وسيكون هناك ارتفاع في معدل التضخم مما سيجعل التمويل الحكومي تحت ضغط، حيث إن تكلفة الدعم على الوقود المستورد ستزداد يوما بعد يوم. ولكن هناك ربما القليل أمام السلطات الهندية ما يمكنها من القيام به من اجل دعم العملة على المدى القصير. فالروبية هي واحدة من أكثر العملات تداولا في العالم، وعلى الأقل نصف الدخل من الخارج. فعلى القطاع الخاص والمسؤولين أن يحسبوا القيمة العادلة للروبية، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدل التضخم في الهند والإنتاجية على مدى السنوات القليلة الماضية هو أقل قليلا 60 مقابل الدولار، وبالتالي فإن السوق لن يقفز بعنف وفقا، للحاكم الجديد للبنك الاحتياطي لراغورام راجان وفقا. ففي 19 أغسطس الجاري حظرت الحكومة الهندية استيراد أجهزة التلفاز ذات الشاشات المسطحة المعفاة من الرسوم الجمركية عبر المطارات.

ولكنها ستسعى إلى رفع رسوم إضافية على واردات الذهب، والتي يدمنها الهنود كونهم ينظرون إليه كوسيلة من وسائل التحوط ضد التضخم. حيث بلغت نسبة إجمالي واردات الذهب 3٪ من إجمالي الناتج المحلي العام الماضي، مما جعلها تشكل فجوة ضخمة في التمويل الخارجي.

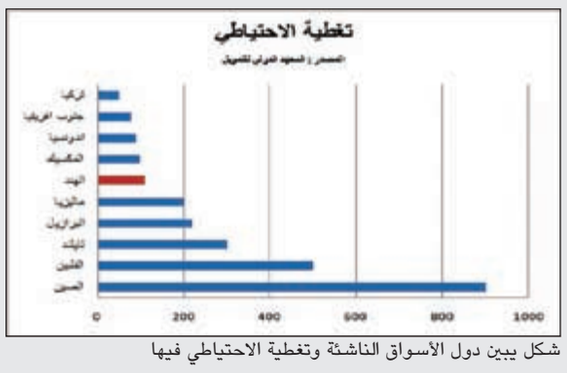

شكل يبين دول الأسواق الناشئة وتغطية الاحتياطي فيها

«التجارة» تطلق اليوم الحملة التوعوية الأولى لحماية المستهلك

تنطلق اليوم السبت برعاية وزير التجارة والصناعة أنس الصالح الحملة التوعوية الأولى لحماية المستهلك، وللتعريف بالحملة التي تعتبر الأولى من نوعها يقام في فندق الشيراتون مؤتمر صحافي يشرح تفاصيل الحملة التي ستكون على نطاق واسع.

وقال الوكيل المساعد لشؤون الرقابة وحماية المستهلك عبدالله العنزي ان المستهلك وحمايته من جشع التجار والغش، والتلاعب بالأسعار يمثل الهاجس الأكبر لوزارة التجارة، ومن هذا المنطلق ارتأينا إطلاق حملة توعوية لحماية المستهلك لتبصير المواطنين والمقيمين ببعض الأمور التي تخفى عليهم، وكيفية التصرف حال تعرضهم للغش.

وقال العنزي إن وزارة التجارة تحرص على حماية المستهلك، وإيمانا منا بحقوق المستهلك وواجبات التاجر وحقوقه دعانا ذلك الى إطلاق الحملة التوعوية الأولى لحماية المستهلك.

سلة عالمية

عرض بقيمة 10 مليارات دولار لشراء «شياؤمي» الصينية للهواتف الذكية

بلغت قيمة مصنع الهواتف الذكية بالصين نحو 10 مليارت دولار بلغت قيمة مصنع شياؤمي (Xiaomi) للهواتف الذكية الصينية نحو 10 مليارات دولار، حيث تلقت شركة شياؤمي عرضا بالشراء قيمته 10 مليارات دولار، في خطوة تضع الشركة على نفس مستوى الشركة ذات التاريخ القصير الذي لم يتجاوز سوى 3 سنوات على نفس مستوى شركة لينوفو أكبر مصنع لأجهزة الحاسوب.

ويعد هذا التقييم بمنزلة قفزة كبيرة من 4 مليارات دولار هو آخر تقييم حصلت عليه الشركة سابقا مما يجعلها احد اكبر المنافسين في سوق صناعة أجهزة الهواتف الذكية. لما تحظى به الهواتف الذكية ذات الصناعة الصينية او ضمن الأسواق الناشئة كأحد المنافسين بشدة للعلامات التجارية مثل آبل وسامسونج على حد سواء في الداخل والخارج.

وقد أكد مؤسس شركة «شياؤمي» ولي جون، عن سعادته بتلقي هذا العرض متقدما بالشكر للجميع، وقال انه سيتم الاعلان عن حدث كبير بتاريخ 5 سبتمبر المقبل. وقد تفوقت شياؤمي عن شركة آبل في الصين خلال الربع الثاني لتصبح سادس اكبر مصنع للهواتف الذكية من حيث الحصة السوقية وفقا لكانليز للابحاث. فشركة «شياؤمي» تملك 5٪ من اجمالي السوق مقابل 4,8٪ هي قيمة حصة آبل في السوق. وقد برزت الشركة، التي تعني «ليتل راسي» كواحدة من المفضلين لدى المستهلكين الصينيين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الصين. وهواتف «شياؤمي» ذات المظهر الراقي والمكونات الجيدة تتميز بتكلفة أقل من مثيلاتها من سامسونج أو آبل. كما تعمل الشركة في مجال الانترنت.

نموذج من أجهزة «شياؤمي»

«ONGC» الهندية تشتري حصة في حقل موزمبيق للغاز الطبيعي

اشترت شركة ONGC فيدش الهندية حصة قيمتها 10٪ من حقل الغاز الطبيعي في موزمبيق بقيمة 2,64 مليار دولار من شركة انادراركوا النفطية في صفقة من شأنها ان تعزز من قيمة حقول الغاز الطبيعي في موزمبيق والبلاد الساحلية. وقالت شركة ONGC فيدش الذارع الخارجية لشركة ONGC الهندية المملوكة للحكومة الهندية إن المنطقة «1» في موزمبيق لديها طموح في ان تحل الأولى على العالم في مجال مشاريع الغاز الطبيعي وقد خصصت من اجل امداد السوق الهندي بالغاز الطبيعي. فيما ستظل انادراركوا قائمة بادارة الحقل رقم 1 بملكية حصة تبلغ 26,5٪ من اجمالي الحصص . وستستغل الاموال التي ستحصل عليها في حقول النفط التي تمتلكها على ساحل الولايات المتحدة الاميركية بما في ذلك حقل أيجل فورد وبيرمان بيسين في منطقة تكساس وحقل واتينبيرج في كلورادو.

فيما قال المحلل لدى مجموعة ISI جون وولف إن البيع كان من الأخبار المفرحة لشركة انادراركوا حيث ان ستضمن بعض المال من خلال هذا التخارج بدون اي تحملها اي مخاطر للمشروع.

وتأتي هذه الصفقة بعد عدة محاولات لشركة ONGC بعد العديد من الاكتشافات للغاز الطبيعي على سواحل موزمبيق خلال الثلاث سنوات الماضية .

الحقل «1» يملك نحو 35 إلى 65 طن قدم مكعبة من الغاز والتي تكفي إلى احتياجات الهند من الغاز وفقا للمعدلات الحالية لمدة 15 سنة قادمة.

اعداد: مدحت فاخوري